● أخبار قصيرة

نمو ٣٣٪ في تسهيلات مكننة الزراعة الإيرانية

الوفاق/ أعلن رئيس مركز تطوير المكننة والصناعات الزراعية بوزارة الجهاد الزراعي عن نمو بنسبة ٣٣٪ في تسهيلات واعتمادات مكننة الزراعة خلال عام ٢٠٢٦.

وقال كريم ذوالفقاري: أنه بفضل النظرة الخاصة لوزير الجهاد الزراعي ومساندة مصرف الزراعة (بنك كشاورزي)، تم تخصيص ٨ آلاف مليار تومان من الاعتمادات التسهيلية لتطوير التقنيات الحديثة وأتمتة القطاعات الفرعية المختلفة للزراعة في عام ٢٠٢٦. وتابع: إن الجزء الأكبر من هذه التسهيلات مخصص للدعم الخاص لإدخال التقنيات الحديثة إلى مجال الزراعة في البلاد، وتطوير المعدات المرتبطة بالأتمتة في البساتين، والمزارع الحيوانية، ومزارع الدواجن، ومزارع تربية الأحياء المائية.

ووفقاً لقوله؛ بلغ تخصيص الاعتمادات في العام الماضي ٦ آلاف مليار تومان، تم جذب ٩٧٪ منها، موضحاً: أن هذه الاعتمادات التسهيلية تُوفر لشراء الآلات والأدوات والمعدات في القطاعات الفرعية المختلفة للزراعة، مع أولوية تطوير التقنيات الحديثة في القطاعات الفرعية للمكننة الزراعية، والبستنة، والصوبات، والنباتات الطبية، والغابات والمراعي، والثروة الحيوانية والدواجن، والأحياء المائية، بما يتوافق مع الخطط التنموية لوزارة الجهاد الزراعي، وقد تم إعداد تقسيمها على مستوى المحافظات.

همدان تصدّر ٥٠٠ طن من منتجات الدفيئة لـ٥ دول

قال معاون تحسين الإنتاج النباتي في منظمة الجهاد الزراعي بمحافظة همدان: إنه تم تصدير أكثر من ٥٠٠ طن من مختلف منتجات الدفيئة (البيوت المحمية) بالمحافظة، بقيمة تقديرية تبلغ حوالي ٤٠٠ ألف دولار، إلى دول المنطقة خلال الحرب المفروضة الثالثة.

وأضاف بهروز فروزانفر: إن هذه المنتجات تشمل الفلفل الملون، والطماطم، وغيرها من منتجات الخضراوات الصيفية، وقد تم شحنها إلى دول روسيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وطاجيكستان، والعراق، مشيراً إلى أنه منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، تم تصدير أكثر من ألف طن من مختلف منتجات البيوت المحمية، بما فيها الفلفل الملون، والطماطم، والخيار، وغيرها من منتجات الخضراوات الصيفية، من محافظة همدان إلى دول روسيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وطاجيكستان، والعراق.

وتابع معاون تحسين الإنتاج النباتي في منظمة الجهاد الزراعي بمحافظة همدان: من المتوقع أن يتجاوز إجمالي صادرات منتجات الدفيئة لمحافظة همدان خلال العام الجاري ٤٠ ألف طن. وقال: يوجد في محافظة همدان حوالي ٨٠٠ وحدة دفيئة (بيوت محمية) نشطة، تنتج سنوياً ما يقرب من ١٠٠ ألف طن من مختلف المنتجات الصوبية، مشيراً إلى أن حوالي ٤٠٪ من هذا الإنتاج مخصص للأسواق التصديرية، وأن عملية تصدير هذه المنتجات لم تتوقف حتى في الظروف الخاصة وستستمر.

مشروع سكة الحديد الثلاثي يعيد رسم خريطة الترانزيت الإقليمي

ممر «هرات-مزارشريف-واخان».. بوّابة جديدة لربط الصين بأوروبا عبر إيران

إنّ الربط السككي بين إيران والصين عبر أفغانستان، والذي يُعدّ مبادرة ابتكارية إيرانية، من شأنه أن يقلّص مسافة نقل البضائع من الصين إلى إيران بنحو ٥٠ في المائة تقريباً، ويتيح إمكانية حركة القطارات بصورة مباشرة حتى أوروبا. ويُعدّ خط سكة الحديد «هرات – مزارشريف – واخان» مشروعاً استراتيجياً، إذ سيلعب دوراً مهماً في تطوير التجارة والترانزيت على المستويين الإقليمي والعالمي، من خلال ربط الصين بأوروبا وغرب آسيا عبر مسار "أفغانستان – إيران – تركيا".

ضرورة الربط السككي مع الدول المجاورة

في شهر ديسمبر من العام الجاري، جرى بحث ومناقشة موضوع الربط السككي بين إيران والصين عبر أفغانستان، وأهميته الاقتصادية والاستثمارية في مشروع خط السكة المذكور، وذلك خلال لقاء معاون الشؤون الأشغال العامة في أفغانستان مع المدير العام لشركة سكك حديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويؤكد الخبراء، مع التشديد على ضرورة الربط السككي مع الدول المجاورة، أن تعزيز التواصل التشغيلي ونقل البضائع مع الصين أصبح اليوم ضرورة ملحّة.

ومنذ بداية العام الجاري حتى الآن، دخل أكثر من ٦٣ قطاراً من الصين إلى إيران متجهةً إلى إيران والاتحاد الأوروبي، ولا يزال هذا المسار مستمراً. ويأتي ذلك في حين أن سبعة قطارات فقط سارت على هذا الخط خلال العام الماضي. كما أن توقيع مذكرات تفاهم سداسية لتحديد تعرفة مشتركة بين دول المسار، إلى جانب إجراءات أخرى، سيؤدي إلى تفعيل الفرع الجنوبي لممر الشرق – الغرب عبر الأراضي الإيرانية بصورة أكبر.

ومن المتوقع، في ضوء الاتفاقيات المبرمة بين الدول الست الواقعة على مسار الصين – أوروبا، أن يرتفع عدد القطارات العابرة على هذا الخط إلى ٣٠٠ قطار سنوياً.

تحسين العلاقات التجارية والنقل بين إيران والصين

وفي هذا السياق، قال المدير العام للتجارة الخارجية في شركة سكك الحديد الإيرانية، شهريار نقي‌زاده، في حديثه لمراسل الشؤون الاقتصادية في وكالة «إرنا»، إن شركة سكك الحديد الإيرانية طرحت فكرة يمكن أن تسهم في تحسين العلاقات التجارية والنقل بين إيران والصين.

وأوضح: أن هذا المقترح يقوم على ربط إيران بالصين سككياً عبر أفغانستان باستخدام السكة القياسية "بعرض ١٤٣٥ ميليمتراً"، بما يمكن أن يزيل المشكلات المتعلقة بترانزيت البضائع عند حدود الصين مع كازاخستان وتركمانستان.

وبيّن هذا المسؤول في سكك الحديد أن المشروع صُمّم بطريقة تسمح للقطارات بالتحرك مباشرة من الصين إلى أوروبا من دون الحاجة إلى تبديل العربات "البوغي" أو نقل البضائع من عربات عريضة إلى عربات قياسية، مشيراً إلى أن هذه الفكرة لاقت ترحيب الطرفين، وأن الأعمال الفنية والدراسات المتخصصة للاستثمار في هذا المجال جارية حالياً.

وأكد نقي زاده أن تطوير الخط السككي في أفغانستان وفق المقياس القياسي لا يحقق مزايا اقتصادية فحسب، بل يعزّز أيضاً الارتباط السياسي لأفغانستان بشبكة سكك الحديد الإيرانية.

تعزيز التواصل التشغيلي ونقل البضائع مع الصين أصبح اليوم ضرورة ملحّة مع التشديد على ضرورة الربط السككي مع الدول المجاورة

توقيع مذكرات تفاهم لتحديد تعرفة مشتركة بين دول المسار إلى جانب إجراءات أخرى سيؤدي إلى تفعيل الفرع الجنوبي لممر الشرق- الغرب

المشروع يشمل إنشاء ٦٤ كلم من الخط السككي حتى هرات، ثم استكماله إلى مزار شريف، على أن يتصل في النهاية عبر منطقة واخان بإقليم شينجيانغ الصيني

المسار الجديد.. تقليص الزمن وخفض التكاليف

قال المدير العام للتجارة الخارجية في سكك الحديد، إن المسار الجديد سيتمتع بمزايا ملحوظة من حيث الزمن والكلفة مقارنة بالمسارات الحالية التي تتطلب في نقطتين عملية إعادة شحن "ترانزيت وسيط" للبضائع.

وذكّر بأن البضائع حالياً تخضع لعملية إعادة شحن عند حدود الصين مع كازاخستان، وكذلك عند حدود تركمانستان مع إيران، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة زمن النقل والتكاليف. ويُقصد بإعادة الشحن نقل الحمولة إلى وجهة وسيطة ثم إعادة نقلها إلى الوجهة النهائية. وتابع نقي زاده: أنه مع تنفيذ هذا المشروع، من المتوقع أن تنخفض مسافة نقل البضائع من الصين إلى إيران بنحو ٥٠ في المائة، مع إتاحة إمكانية حركة القطارات مباشرة حتى أوروبا، مشيراً إلى أن هذا المشروع يمكن أن يُحدث تحولاً في مجال النقل السككي في المنطقة، وأن يعزّز العلاقات التجارية بين إيران والصين. وكان المدير العام لسكك الحديد، جبار علي ذاكري، قد أعلن في وقت سابق عن تشكّل مسار جديد لنقل البضائع والترانزيت داخل البلاد باتجاه أفغانستان، وقال: إن إجمالي الصادرات السككية والترانزيت من إيران إلى أفغانستان خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الماضي "الأشهر الثمانية الأخيرة من ٢٠٢٤" بلغ ١٥ ألف طن، في حين ارتفع هذا الرقم خلال الأشهر العشرة من العام الجاري "ابريل ٢٠٢٥- يناير ٢٠٢٦" إلى ٥٧٠ ألف طن.

وأضاف معاون وزيرة الطرق والاسكان: أن حجم الصادرات والترانزيت السككي إلى أفغانستان في ديسمبر بلغ ٩٤ ألف طن، معرباً عن الأمل في أن يتجاوز في شهر فبراير حاجز ١٢٠ ألف طن. كما يُتوقع أن يصل الرقم في العام المقبل إلى ثلاثة ملايين طن، يشمل جزء منها ترانزيت البضائع والشحنات من الإمارات والكويت وروسيا.

في حال اندلاع الحرب مجدداً..

السوق العالمية للطاقة ستشهد تقلبات أشدّ بكثير مما سبق

اعتبر عضو في غرفة التجارة الإيرانية؛ أن السوق العالمية للطاقة ستشهد تقلبات أشد بكثير مما سبق في حال اندلاع الحرب مجدداً. وفي هذا السياق، قال حميد حسيني: إن سعر البرميل بلغ الأربعاء الماضي ١٢٦ دولاراً، في حين جرى تداول النفط الفعلي بأسعار تزيد بين ٢٠ و ٣٠ دولاراً عن السعر المعلن، ما يعني أن سعر البرميل في السوق الفعلية وصل إلى نحو ١٥٠ دولاراً، قبل أن تنخفض حدة التوترات نسبياً يوم الخميس.

وأوضح: أن أهمية الحرب في الشرق الأوسط وتأثيرها على سوق الطاقة العالمية تتجلى في تصريحات وكالة الطاقة الدولية التي تحدثت عن أن السوق تواجه أكبر أزمة في تاريخها، معتبراً أن هذا التوصيف يعكس حجم الأزمة، وأضاف: أن خبراء سوق الطاقة يؤكدون أن كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في أسعار الطاقة تؤدي إلى تراجع النمو العالمي بنسبة ٠/٢ في المئة.

ورأى حسيني؛ أن حلفاء الولايات المتحدة قد يفقدون قدرتهم على التحمل قبل إيران، نظراً لأن الأدوية والسلع الأساسية غير مشمولة بالحصار البحري، ولأن إيران تمتلك حدوداً برية مع دول عدة، في حين يبقى الاقتصاد العالمي شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط.

وأضاف: أن الإيرانيين اعتادوا على سنوات من العقوبات، وأن توقعاتهم المعيشية لا تقارن بتوقعات المواطنين في أوروبا وشرق آسيا. وأشار إلى الاضطرابات الاقتصادية في أوروبا، حيث يتحدث رؤساء الدول والحكومات بشكل يومي عن التضخم، ويصفون الحرب الحالية بأنها ليست حربهم. كما لفت إلى أن شهر يونيو يتزامن مع إقامة كأس العالم، ومع استمرار التوتر في الشرق الأوسط قد تُلغى رحلات عديدة، ما يسبب مشكلات تنظيمية.

وأكد حسيني أنه إذا استؤنفت العمليات العسكرية، فإن السوق العالمية ستشهد قفزات سريعة في الأسعار، مع تراجع أكبر في النمو الاقتصادي، وأن أزمة الطاقة الحالية ستتفاقم بشدة في حال اندلاع حرب جديدة.